



أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر،

دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2022

The Impact of Government Spending On Economic Growth in Algeria, An econometric study during the period 1990-2022

بن معمر عبد الباسط

ماصمي اسماء*

مخبر POLDEVA، جامعة ابو بكر بلقايد

مخبر POLDEVA، جامعة ابو بكر بلقايد

تلمسان، الجزائر

تلمسان، الجزائر

abdelbasset.benmammar@univ-tlemcen.dz

masmiasma@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/09/04

تاريخ القبول: 2025/07/27

تاريخ الإرسال: 2025/06/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2022) لمعرفة مدى فعالية البرامج الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة، وباستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) تم التوصل الى ان الانفاق الحكومي الاستثماري والانفاق الحكومي الاستهلاكي يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي معبرا عنه ب (GDP) على المدى البعيد، الا ان حجم هذا التأثير يبقى ضعيفا مقارنة بحجم البرامج التنموية المسطرة. **الكلمات المفتاحية:** الانفاق الحكومي الاستثماري؛ الانفاق الحكومي الاستهلاكي؛ النمو الاقتصادي؛ نموذج ARDL؛ الجزائر.

Abstract :

This study aims to measure the effect of government spending on economic growth over the period 1990–2022 in order to assess the effectiveness of economic programs implemented in Algeria during that time. Using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology, it was found that both government investment spending and government consumption spending have a positive impact on economic growth, as measured by GDP, in the long run. However, the magnitude of this impact remains weak relative to the scale of the development programs that were planned.

Key Words: Government investment spending; Government consumption spending; Economic growth; ARDL model; Algeria.

JEL Classification: H50, O47, C30.

*مرسل المقال: ماصمي اسماء (masmiasma@gmail.com)



المقدمة:

مهد ظهور الازمات الاقتصادية الطريق امام الحكومات لاستخدام السياسة المالية عبر برامج الانفاق الحكومي والايادات العامة التي تتناسب مع الوضع الاقتصادي القائم لكل دولة لتحث اثاراً مرغوبة في كل مكونات الاقتصاد الكلي وتمنع عنها الاثار غير مرغوبة.

وفي هذا الشأن شرعت الدولة الجزائرية منذ سنة 2001 نتيجة ارتفاع اسعار النفط في اتباع سياسة مالية تركز اساساً على برامج التوسع في الانفاق الحكومي بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة، وقد تجسدت هذه البرامج في كل من برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) والبرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية (2010-2014).

كما تشير مختلف النظريات الاقتصادية الى وجود ثلاثة اتجاهات لتفسير العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، اتجاه يؤكد ان السببية تكون من الانفاق الحكومي الى النمو الاقتصادي (كينز) واتجاه يرى ان النمو الاقتصادي يسبب الانفاق الحكومي (قانون فاجنر)، بالإضافة الى الاتجاه الثالث والمتمثل في نماذج النمو الداخلي التي فسرت هذه العلاقة (نموذج بارو) ولهذا سنحاول الاجابة على الاشكالية التالية: الى اي مدى ساهم الانفاق الحكومي في دعم و تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) في ظل تقلبات اليرادات النفطية وتحولات السياسات الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة: يوجد اثر موجب معنوي للإنفاق الاستثماري والاستهلاكي على النمو الاقتصادي في الجزائر. **اهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة لمحاولة ابراز اثر الانفاق الحكومي في دفع عجلة النمو الاقتصادي وكذلك ابراز اثر البرامج الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

حدود الدراسة : بالنسبة للاطار المكاني فهو يقتصر على الدولة الجزائرية اما الاطار الزمني فقد تم اختيار الفترة ما بين (1990-2022).

اهمية الدراسة: تكمن اهمية الدراسة في توضيح طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر لتقييم السياسات العامة القائمة على التوسع في الانفاق الحكومي، ومدى تحقيقها للأهداف الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة: من اجل الاجابة على الاشكالية واختبار صحة الفرضية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة والمنهج الكمي لقياس الاثر بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة:

- دراسة (Chipaumier & and, 2014) اين حاول الباحث وزملاؤه البحث في صحة اطار الاقتصاد الكلي الكينزي والمنظور الكلاسيكي للعلاقة الطويلة المدى والسببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جنوب افريقيا، باستخدام بيانات فصلية من 1990 الى 2013، وباستعمال طريقة التكامل المشترك



لتقدير النموذج في المدى الطويل ،خلصت النتائج الى ان زيادة الانفاق الحكومي في جنوب افريقيا لم تؤدي الى تطور ذو معنى لاقتصاد البلد خلال فترة الدراسة وهو ما يتعارض مع الموقف الكينزي.

- دراسة (Lahirushan, 2015) بعنوان The Impact of Government Expenditure on Economie Growth :Astudy of Asia Countries اين حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحديد اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي واي منهما يؤثر في الاخر في عينة من الدول الاسيوية (سنغافورة، ماليزيا، تايلاند، كوريا الجنوبية، اليابان، الصين، سريلانكا، الهند و اليونان) خلال الفترة (1970-2013)، وباستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي كسببية جرانجر ونموذج OLS لتقدير المعادلات وكذلك اختبار التكامل المشترك ،خلصت النتائج الى ان الانفاق الحكومي يؤثر ايجابيا على اجمالي الناتج المحلي في المنطقة الاسيوية ،كما توجد علاقة طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في هذه الدول بالإضافة الى ان دراسة السببية اثبتت ان الانفاق الحكومي يسبب النمو الاقتصادي وكذلك النمو يسبب الانفاق الحكومي ما يدل على انطباق كل من قانون فاجنر وفرضية كينز على هذه الدول .
- دراسة (بن عزة، 2016) والتي سعت الى معرفة مدى تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، باستخدام مجموعة من الاختبارات التمهيدية على غرار اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفليب بيرون (PP) لسكون السلاسل الزمنية الى جانب اختبار جرانجر للسببية، وبغرض تقدير نموذج الدراسة فقد تم الاعتماد على طريقة الانحدار الذاتي المتجه ،وخلصت النتائج الى تأثير الانفاق الحكومي الاستهلاكي سلبا على النمو الاقتصادي، بينما ورد تأثير الانفاق الحكومي الاستثماري ايجابا على هذا الاخير في المدى القصير، كما بينت الدراسة عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين كل من الانفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي والنمو الاقتصادي.
- دراسة (مكي و الشارف، 2018):هدفا الباحثان من خلال هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي الاستثماري، الانفاق الحكومي الاستهلاكي ،ايرادات الجباية البترولية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) باستخدام طريقة التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ،وقد بينت النتائج وجود اثر معنوي موجب للإنفاق الحكومي الاستثماري والايرادات الجبائية على النمو الاقتصادي.
- دراسة (Elalaoui & Hefnaoui, 2018)حول اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة (1975-2016)، باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL ،وتوصلت النتائج الى ان الانفاق الاجمالي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة بينما الانفاق الاستهلاكي يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي، في حين وردت معلمة الانفاق الاستثماري سالبة.
- دراسة (Manucheher, 2019) بعنوان الانفاق الحكومي والدخل القومي حسب قانون فاجنر نظرة جديدة على العلاقة القديمة ،اذ حاول الباحث من خلال هذه الورقة تقييم صلاحية قانون فاجنر على 12 دولة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وذلك خلال الفترة (1995-2015)،حيث اعتمد في دراسته على



سببية جرانجر من اجل معرفة اتجاه العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ،وتوصلت النتائج الى ان قانون فاجنر ينطبق على 7 بلدان من عينة الدراسة بمعنى ان زيادة الدخل القومي له تأثير ايجابي على الانفاق الحكومي على المدى البعيد .

- دراسة (Iweghunam & Robinson, 2019):هدفت هذه الدراسة الى تحليل علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق الحكومي من خلال توظيف التكامل المشترك ،سببية غرانجر، تحليل التباين ودوال الاستجابة. باستخدام السلام الزمنية الفصلية للفترة (1970-2016) ،وقد اظهرت نتائج الدراسة في مجملها بان قانون فاجنر لا ينطبق على اقتصاد جنوب افريقيا.
- دراسة (ابا سفيان و مازري، 2021) والتي حاولت تحليل انعكاسات الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1991-2019)، باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL ،وبينت النتائج وجود اثر ايجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- دراسة(رملي محمد،2022) حول اختبار قانون بارو للعلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول شمال افريقيا والشرق الاوسط MENA لمدة اربعين سنة (1980-2019) ،باستخدام بيانات PANEL ،وقد توصلت الدراسة الى التأثير الايجابي لكل من راس المال ،راس المال البشري ونصيب الفرد من الناتج في الفترة السابقة على النمو الاقتصادي بينما كان تأثير الانفاق الحكومي سالب على نصيب الفرد من الناتج في عينة الدراسة.
- دراسة (عبير، 2023) بعنوان تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث هدفت هذه الورقة البحثية لتحليل وقياس اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات مقطعية عن 85 دولة نامية للفترة (2000-2019)،واستخدمت الدراسة في التقدير طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير نموذج انحدار متعدد يربط بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي، بالإضافة الى بعض المتغيرات الاخرى، وخلصت الى ان الانفاق الحكومي الاستهلاكي (كنسبة من GDP)،الانفاق الحكومي على الصحة (كنسبة من GDP) والانفاق الحكومي على التعليم (كنسبة من GDP) اثروا بالسلب على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال فترة الدراسة ،بينما اثر صافي الاستثمار الحكومي في الاصول المالية (كنسبة من GDP) ايجابا على النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة.

I. العلاقة النظرية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

اسال هذا الموضوع الحبر عند الكثير من الاقتصاديين وكان محور العديد من الدراسات التي أعطت نتائج متباينة فمنها من أكد على تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ومنها من عارض هذه الفكرة ،هذا ما جذبنا لمحاولة معرفة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ،ولا يتأتى ذلك بمجرد نظرة اقتصادية عامة وإنما يتطلب الأمر دراسة ميدانية وقياسية بين هذين المتغيرين.



1. تعريف الانفاق الحكومي.

الإنفاق الحكومي هو مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي بهدف اشباع منفعة عامة فهو بذلك يمثل حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية من طرف الدولة او إحدى هيئاتها العامة. وينقسم الانفاق الحكومي في الجزائر حسب القانون 84-17 المؤرخ في 8 شوال 1405 الموافق ل 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم الى:

1.1. الانفاق الحكومي الاستهلاكي: يقصد به تلك الاعتمادات المالية المخصصة لكافة الدوائر الوزارية كل واحدة على انفراد التي تسمح بإدارة وتسيير اجهزة الدولة الادارية المتكونة اساسا من (اجور الموظفين، مصاريف صيانة البنايات الحكومية...) وتنقسم الى 4 اقسام اعباء الدين العام، مخصصات السلطة العمومية، وسائل المصالح والتدخلات العمومية (بن مسعود و بوثلجة، 2014، صفحة 30).

2.1. الانفاق الحكومي الاستثماري: يمثل نفقات الحكومة المخصصة للمنشآت القاعدية الاقتصادية مثل الموانئ، الطرق، السكك الحديدية، شبكات المياه، الكهرباء والغاز وكذا المنشآت القاعدية الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات (Mark & Shakira, 2016, p. 12) وهو الانفاق الذي يساهم في خلق القيمة المضافة للاقتصاد بحيث يوزع حسب قطاعات وفروع النشاط الاقتصادي. (لعقون ، 2021 ، صفحة 102).

2. تعريف النمو الاقتصادي.

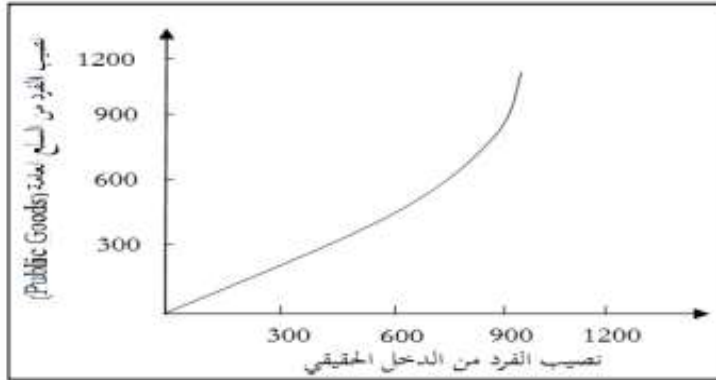
يعرف النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي (أو حصة الفرد من الناتج القومي) أي الزيادة في حجم السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة والتي يمكن قياسها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي للفرد." (Andrew, 1998, p. 50) ويجب ان يكون معدل النمو الاقتصادي اكبر من معدل النمو السكاني (كروش، 2016، صفحة 615)، ومعنى ذلك ان يترتب على النمو الاقتصادي زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، وهذه الزيادة لابد ان تكون حقيقية وليست نقدية فحسب وذلك من خلال استبعاد اثر التضخم.

3. العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

1.3. قانون فاجنر (Wagner's Law): يعد الاقتصادي (Adolph Wagner) من بين اول الباحثين الذي سلط الضوء على النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي خلال سنة 1892، حيث اسس قانون يعرف "قانون التوسع المستمر للأنشطة الحكومية"، والذي ينص على ان التحولات المجتمعية وتطورها تؤثر في انماء النفقات الحكومية، كما يفترض فاجنر وجود علاقة دالية بين النمو الاقتصادي ونمو الانفاق الحكومي اذ يشير الى ان الزيادة في الحجم النسبي للقطاع العام تنشأ بسبب ارتفاع نصيب الفرد من الناتج، ما يؤدي الى زيادة الانفاق، وبحسب هذا القانون يعد الانفاق الحكومي متغيرا داخليا ودالة في النمو الاقتصادي. (ماجد، 2016، صفحة 97) كما هو موضح في الشكل التالي:



الشكل رقم 01: تفسير ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي وفق قانون فاجنر.



المصدر: عثمان عبد اللطيف، بورحلة الزهرة، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997-2021)، المجلد الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 02 (2022)، ص: 142-123.

من خلال الشكل يتضح ان السببية تكون انطلاقا من الناتج المحلي الاجمالي باتجاه الانفاق الحكومي، فتوسع مستويات النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة الى مضاعفة الانشطة الحكومية بمستوى اعلي من مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. (بوناب، 2022، صفحة 238).

2.3 النظرية الكينية: اعتبر كينز الانفاق الحكومي كمتغير خارجي للنمو الاقتصادي، حيث يرى ان زيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى زيادة الاستهلاك والاستثمار من خلال تأثير المضاعفات على اجمالي الطلب، ووفقا لكينز فان الاقتصاد عرضة للتقلبات ومن الممكن تحقيق التوازن في وضع دون وضع التوظيف الكامل، وكان الحل لهذه المعضلة بسيط على ما يبدو وهو استبدال الاستثمار الخاص بالاستثمار العام، وذلك بتمويل هذا الاستثمار عن طريق تحقيق عجز في الموازنة الذي سيتم معالجته بتقليص الحكومة لإنفاقها وزيادة إيراداتها في اوقات التعافي الاقتصادي. (د كمال الدين ود مازري، 2021، صفحة 111)، وهكذا تبعا لكينز فان الانفاق الحكومي يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي كما هو موضح في المعادلة التالية: $Y = C + I + G + X - M$ حيث: Y: الدخل الكلي C: الاستهلاك الخاص I: الاستثمار الخاص G: الانفاق الحكومي X-M: صافي الصادرات.

3.3 نموذج بارو: لقد تناولت نظريات النمو الداخلي شرح العلاقة بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل، من خلال إدخال النفقات العامة المنتجة كمتغير مفسر لنمو الناتج المحلي إضافة إلى كل من التكنولوجيا، رأس المال، العمل، وقد صاغ الاقتصادي R.Barro (Barro, 1990, p. 115) نموذج يفسر التأثير الايجابي للإنفاق الحكومي ليس على مستوى المتغيرات الاقتصادية فحسب وإنما ايضا على مستوى معدل النمو الاقتصادي، وبالمقابل يؤثر تمويل هذه النفقات سلبا على مستويات النمو. (Darreau, 2003, p. 90) ويفترض Barro أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، وأن هذه السلع تتميز بخاصيتين اللاتنافسي (non rivalité) واللاقصاء (non exclusion) (Schubert, 1996, p. 260)، كما يفترض بارو في نموده انعدام نمو السكان $n=0$



(L: ثابت) ويعتمد هذا النموذج على دالة انتاج من نوع Cobb-Douglas ذات مردودية ثابتة. $y = AK^{1-\alpha}G^\alpha$ مع $0 < \alpha < 1$ ، حيث y : الناتج الداخلي على الفئة الشغيلة الكلية، G تمثل النفقات العامة الكلية على الفئة الشغيلة الكلية، أما K و A ، فترمز إلى رأس المال الخاص على الفئة الشغيلة الكلية ومستوى التكنولوجيا على التوالي، وعليه فقيمة (g/y) التي تعظم النمو الاقتصادي هي: $\tau = \alpha = \left(\frac{g}{y}\right)$ ومن أجل أن نلمس هذه النتيجة يتحتم أن تكون الانتاجية الحدية مساوية للواحد $Pm_g = \frac{dY}{dg} = 1$.

II. تحليل تطور الانفاق الحكومي الكلي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2022).

يعد الانفاق الحكومي من اهم ادوات السياسة المالية التي تستخدمه الدولة للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث يبقى حجمه مرهون بالموارد المتاحة لكل دولة، وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فقد لعبت العائدات النفطية دورا رئيسيا في رسم سياسة الانفاق التي توسعت خلال الفترة 1990-2000 بعدما فشلت الجزائر من الخروج من النفق الغامض الناتج عن ازمة النفط لسنة 1986، حينها لجأت الى توقيع مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فكان الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي المسمى ببرنامج التثبيت الاقتصادي الذي ينص على جملة الإجراءات والشروط التي يملئها صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون الخارجية، أما الثاني فهو برنامج التكيف الهيكلي مع البنك الدولي الذي يُعبر عن التدابير الاقتصادية التي تهدف إلى تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحرير الواردات، التحول نحو التصدير والقضاء على الملكية العامة.

حيث سعت هذه البرنامج لامتناس السيولة المفرطة في الاقتصاد الوطني، خلق مناصب الشغل، احداث النمو الاقتصادي والعمل على المحافظة على استقرار الاسعار .

ومع بداية الالفية الثالثة سطرت الجزائر عدة برامج تنموية بسبب انتعاش اسعار النفط كالآتي:

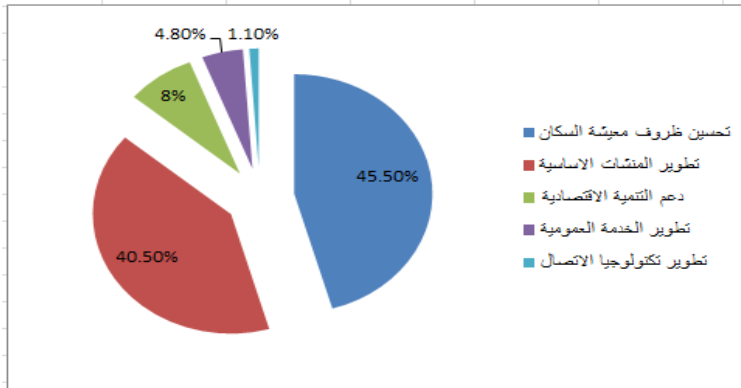
1. برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004):

خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري، ويتمحور هذا البرنامج حول تدعيم الانشطة الخاصة. الإنتاج الفلاحي، الصيد البحري، البناء والاشغال العمومية، دعم الاصلاحات في مختلف القطاعات وكل ما يخص التنمية المحلية و البشرية. (نصير و غانية، 2019، صفحة 207).

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

يعتبر هذا البرنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته التي بلغت 4203 مليار دج، ويتضمن خمس محاور كبرى موضحة في الشكل التالي أين تتضح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعالية النشاط الاقتصادي من اجل بلوغ الهدف النهائي للبرنامج والمتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي:

الشكل 02: مضمون برنامج دعم النمو (2005-2009).



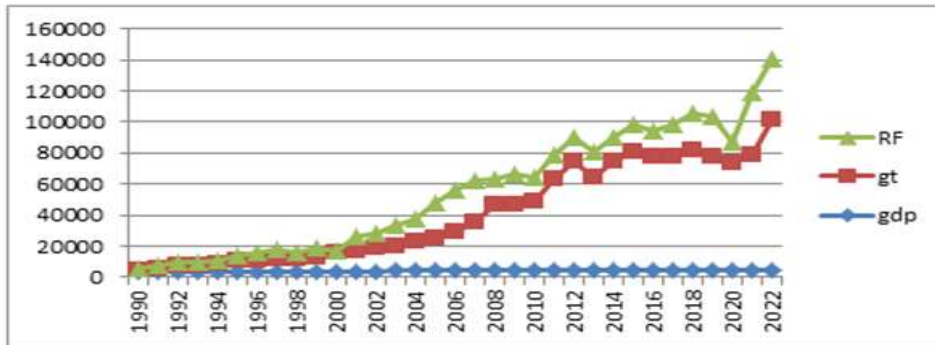
المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص:02، منشور على الموقع

www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textereference/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.pdf

3. برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية اعادة الاعمار الوطني رصد له غلاف مالي قدر 286 مليار دولار وهو يشمل شقين :-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار -انطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار، ويهدف هذا البرنامج الى تحسين التنمية البشرية من خلال انشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية ، 600000 مقعد بيداغوجي جامعي ، 400 الف اقامة للطلبة واكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهني بالإضافة الى مليوني وحدة سكنية. (نصير و غانية، 2019، صفحة 210)، ومن اجل تحليل تطور كل من الانفاق الحكومي و ايرادات الجباية البترولية والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة نستعين بالشكل التالي.

شكل رقم 03: الانفاق الحكومي، ايرادات الجباية البترولية والنمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2022).



المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على معطيات ons.dz، Algeria:

من خلال الشكل يُلاحظ زيادة متسارعة للإنفاق الحكومي الكلي الذي إنتقل من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى حوالي 759.617 مليار دج سنة 1995، وذلك راجع الى زيادة ايرادات الجباية البترولية التي ارتفعت



من 76.2 مليار دولار سنة 1990 الى 336.148 مليار دولار سنة 1995، ما ادي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، اذ بزيادة الايرادات الجبائية قامت السلطات بتسطير البرامج التنموية التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد ولكن بحلول سنة 1996 ومع تطبيق الاصلاحات الهيكلية التي تدعو الى تقليص الانفاق الحكومي ورفع اشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة انخفض الانفاق الحكومي بنسبة 4.61%، الا ان ذلك لم يؤثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الذي استمر في الارتفاع ليعرف بعدها الانفاق الحكومي ارتفاعا تدريجيا وكذا نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، لكن إيرادات الجباية البترولية انخفضت من 564.765 مليار دج سنة 1997 الى 378.556 مليار دج سنة 1998، بسبب تقلبات اسعار النفط والازمات الاقتصادية، كما ادت ازمة الانخفاض الشديد لأسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 الى عدة نتائج سلبية بدءا من تسجيل عجز في ميزان المدفوعات قدر ب 27.54 سنة 2015، ونتيجة لذلك انخفض احتياطي الصرف ب 34.81 مليار دولار سنة 2015، الا انه يمكن القول عموما ان الانفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي استمروا في الارتفاع على الرغم من تسجيل الانفاق الحكومي بعض التعثرات نتيجة لسياسة ترشيد الانفاق الحكومي، ويرجع ذلك الى استمرار الدولة في تنفيذ مخططاتها التنموية. كما يمكن الاستعانة بالجدول التالي لمعرفة تطور كل من الانفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي خلال فترة الدراسة .

جدول رقم 01: تطور الانفاق الحكومي الاستثماري والانفاق الحكومي الاستهلاكي (1990-2022).

الانفاق الاستهلاكي	الانفاق الاستثماري	السنوات
88.8	47.7	1990
330.403	235.926	1994
663.855	211.884	1998
1097.716	452.93	2002
1437.87	1015.144	2006
2659.078	1807.862	2010
4494.327	2501.442	2014
4813.683	2918.387	2018
7573.698	2086.306	2022

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

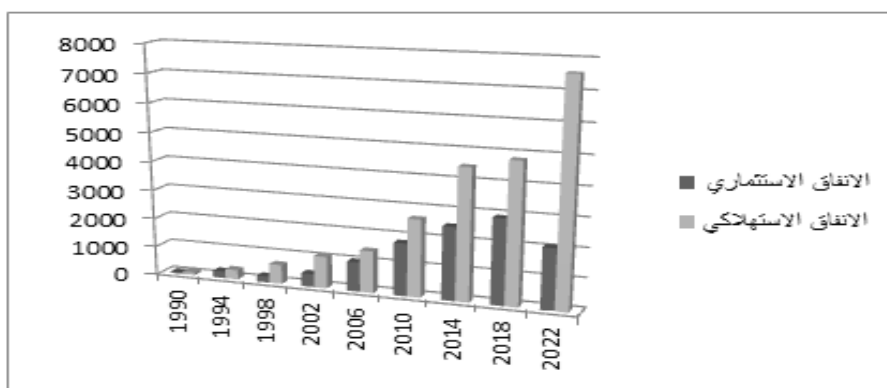
من خلال الجدول يلاحظ ان السياسة الانفاقية في الجزائر ترصد الحصة الاكبر للإنفاق الاستهلاكي مقارنة مع الانفاق الاستثماري نظرا لكونه ضروري لسير مرافق الدولة ويشمل كل من مرتبات و اجور الموظفين .

كما يتضح من خلال الجدول ارتفاع نمو الانفاق الاستثماري حيث انتقل من 47.700 مليار دج سنة 1990 الى 235.926 مليار دج سنة 1994، لينخفض سنة 1998 الى 211.884 مليار دج بسبب تطبيق

الاصلاحات الهيكلية، والتي تدعو الى خفض الانفاق الحكومي، ليعاود بعدها الانفاق الاستثماري الارتفاع بوثيرة متزايدة خاصة بعد 2002 الى غاية سنة 2022 اين تراجع الى 2086.306 مليار دينار، وذلك بسبب انخفاض احتياطي النقد الاجنبي الى اقل من 100 مليار دولار بالإضافة الى انخفاض متاحات صندوق ضبط الايرادات والذي سجل رصيد صفري سنة 2017، حيث تم تجميد المشاريع المسجلة ضمن برنامج توطيد النمو اما الانفاق الاستهلاكي فقد استمر في الارتفاع منذ سنة 1990 الى غاية 2022 حيث بلغ 7573.698 مليار دج كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 04: تطور الانفاق الحكومي الاستثماري والانفاق الحكومي الاستهلاكي في الجزائر خلال

2022-1990



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 01.

بالإضافة لذلك يمكن تحليل تطور الانفاق الحكومي حسب القطاعات المختلفة بالاستعانة بالجدول الاتي:

جدول رقم 02: تطور الانفاق الحكومي العسكري، الصحي والتعليمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من

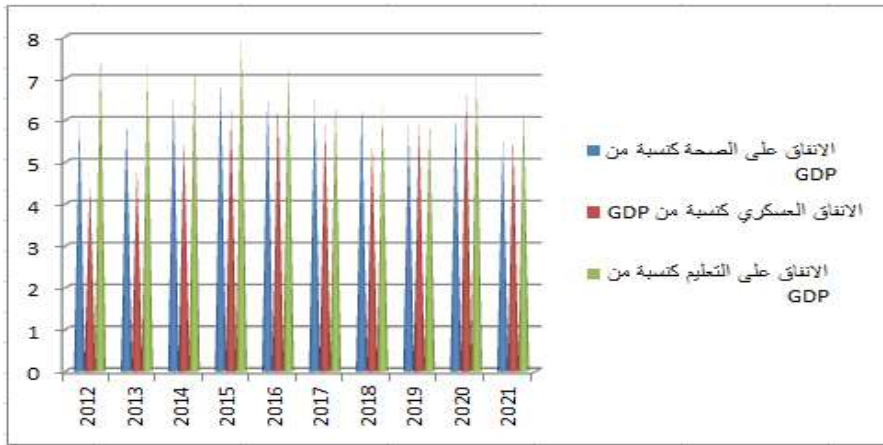
2021-2012.

السنوات	الانفاق العسكري (%) من GDP	الانفاق على الصحة (%) من GDP	الانفاق على التعليم (%) من GDP
2012	4.46107862	6.00050974	7.638000011
2013	4.844508917	6.03576279	7.291999817
2014	5.548483336	6.54721403	7.318999767
2015	6.270242856	6.96321011	7.962999821
2016	6.384928983	6.58904791	7.343999863
2017	5.924383327	6.53307724	6.40199995
2018	5.483588701	6.38729763	6.324999809
2019	5.999690259	5.86751413	6.037000179
2020	6.692468397	6.14268684	7.041999817
2021	5.585446668	5.5283432	6.298999786

المصدر: بيانات البنك الدولي

يتضح من الجدول رقم 02 ان الانفاق العسكري زادت نسبته بشكل كبير من 2012 الى 2016 اين بلغ 6.38% لينخفض سنة 2017 و 2018 ثم يتجه بعدها نحو التزايد اين بلغ 6.69 % سنة 2020 نتيجة تدهور الاوضاع الامنية وتعزيز القدرات الدفاعية للبلاد بمختلف الوسائل والمعدات العسكرية الحديثة والمتطورة، اما الانفاق على التعليم فقد بلغ أقصى معدل سنة 2015، حيث وجهت الجزائر مبالغ كبرى للاستثمار في راس المال البشري وتوفير كل الهياكل والوسائل اللازمة من اجل تطوير التعليم والبحث العلمي، وذلك بغية تكوين يد عاملة مؤهلة للنهوض بالاقتصاد الوطني، في حين ان الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي تزايدت نسبته ايضا من 2012 الى غاية 2015 اين بلغت 6.96% لتتراجع ابتداء من سنة 2016 الى غاية 2020، اين عاودت الارتفاع بشكل كبير بسبب جائحة كورونا التي سخرت لها الدولة الجزائرية كل الامكانيات المادية والبشرية كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 05: تطور الانفاق العسكري، الصحي والتعليمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2012-2021.



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 02.

III. دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2022.

لقد سعت هذه الدراسة الى قياس اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2022 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة ARDL.

1. عرض المتغيرات.

من اجل القيام بالدراسة القياسية نحتاج الى المتغيرات التالية المتغير التابع: يتمثل في معدل النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDP معطيائه مستوحاة من قاعدة بيانات البنك الدولي، والمتغيرات المفسرة: الانفاق الحكومي الاستثماري، الانفاق الحكومي الاستهلاكي وايرادات الجباية البترولية معطيائها مأخوذة من الديوان الوطني للإحصاء، وقد تم اختيار هذه المتغيرات لأنها تشكل اساس الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد ريعي بالدرجة الاولى كما ان حجم الانفاق يتحدد وفق الموارد المتاحة لأي اقتصاد.



2. منهج الدراسة.

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية (Autoregressive Distributed Lag-ARDL) التي طورها كل من (Pesaran 1997)، و (Pesaran et Al 2001) حيث ان هذه النماذج تمزج بين الابطاء الموزع (Distributed model lag) والانحدار الذاتي (Autoregressive model). (بن موسى، 2023، صفحة 56) وتسمح هذه المنهجية بتوضيح العلاقة الطويلة الاجل بين المتغيرات عن طريق اختبار الحدود Bound Test سواء كانت هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$ او من الدرجة الاولى $I(1)$ او مزيج بينهما. وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في ابطاء قيمها وقيم المتغيرات المفسرة وقيم ابطاء المتغيرات المفسرة، كما تحدد منهجية ARDL العلاقة التكاملية بين المتغير الداخلي والمتغيرات الخارجية في الاجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة. (يحي، 2014، صفحة 99).

$$Dy_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \delta_i Dy_{t-1} + \sum_{i=1}^q \gamma_i Dx_{t-1} + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 x_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (1)$$

حيث δ ، γ تمثلان معلمات الاجل القصير اما β_1 ، β_2 فيمثلان معلمات علاقة الاجل الطويل .

3. نموذج الدراسة.

يمكن صياغة نموذج الدراسة في شكله القياسي على النحو التالي : $GDP = f(G_{IN}; G_{COS}; RF)$ وبإدخال اللوغاريتم الطبيعي على المعادلة السابقة يصبح الشكل الرياضي على النحو التالي :

$$LGDP_t = \alpha + \beta_1 LG_{IN} + \beta_2 LG_{COS} + \beta_3 LRF + \varepsilon_t \dots \dots (2)$$

حيث t: عدد المشاهدات .

$LGDP$: لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

LG_{IN} : لوغاريتم الانفاق الحكومي الاستثماري .

LG_{COS} : لوغاريتم الانفاق الحكومي الاستهلاكي.

LRF : لوغاريتم إيرادات الجباية البترولية.

α : الحد الثابت، ε_t : الخطأ العشوائي.

$\beta_1; \beta_2; \beta_3$: معاملات او مرونة الانفاق الاستثماري والاستهلاكي وإيرادات الجباية البترولية.

1.3 اختبارات السكون للسلاسل الزمنية: من اجل اختبار استقراره السلاسل الزمنية لنموذج الدراسة نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP) حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك .



جدول رقم 03: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) للمتغيرات المدروسة.

اختبار PP		اختبار ADF		القرار (الرتبة)	السلسلة
الفرق الاول	عند المستوى	الفرق الاول	عند المستوى		
-3.593 (0.0008)	1.205 (0.938)	-3.578 (0.0008)	1.741 (0.977)	$I(1)$	$LGDP$
-4.097 (0.0002)	1.997 (0.987)	-4.0872 (0.0002)	2.404 (0.995)	$I(1)$	LG_{IN}
-3.137 (0.0027)	3.626 (0.999)	-3.227 (0.002)	4.556 (1.000)	$I(1)$	LG_{cos}
-8.826 (0.000)	2.141 (0.990)	-8.826 (0.000)	1.669 (0.974)	$I(1)$	LRF

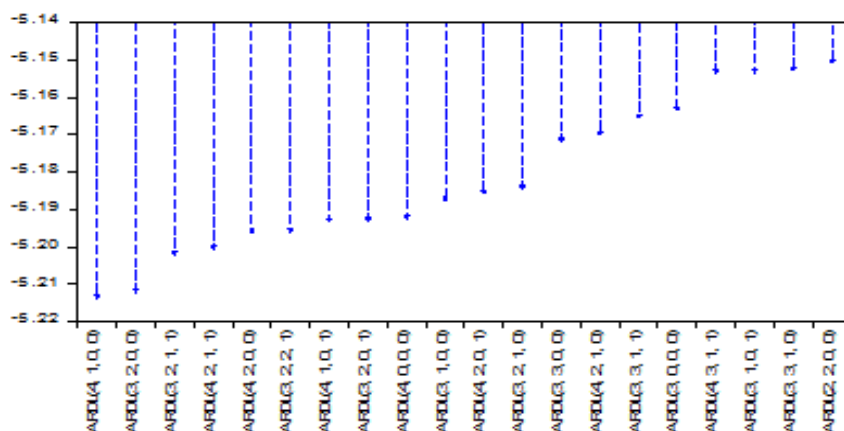
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ ان كل السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة عند المستوى ،حيث ان القيمة المطلقة ل t المحسوبة اصغر من القيمة المطلقة ل t الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وذلك في كل من اختبار ADF و PP، لكنها استقرت عند الفرق الاول في كلا الاختبارين وبالتالي فالمتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى $I(1)$ وعليه يمكن استعمال طريقة ARDL .

2.3. تحديد عدد الفجوات وفترات الابطاء: لتحديد طول فترات الابطاء الموزعة (n) نستخدم عادة معيارين هما (AIC) و (SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة المعيارين والنتائج موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم 06: نتائج تحديد درجة الابطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل رقم 06 نلاحظ بان من بين تقدير 20 نموذج ابطاء فان النموذج الافضل لمتغيرات النموذج هو النموذج $ARDL(4,1,0,0)$.



3.3. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود: من اجل التأكد من وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيّد UECM فقد قام (Pesaran et All 2001) بتقديم منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، والذي اطلق عليه اختبار Bounds Testing، ويقوم هذا الاختبار على اساسين الاول حساب احصائية فيشر F_{cal} ، والثاني اختبار الفرضيات التالية (يجي، 2014، صفحة 100):

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

- اذا كان F_{cal} اكبر من قيمة الحد الاعلى عندها نرفض H_0 ونقبل H_1 اي وجود علاقة تكامل متزامن .
 - اذا كان F_{cal} اصغر من قيمة الحد الادنى عندها نقبل H_0 ونرفض H_1 اي عدم وجود علاقة تكامل متزامن.
 - اذا كان F_{cal} محصورة بين قيمة الحد الاعلى وقيمة الحد الادنى عندها لا يمكننا استنتاج اي شيء عن وجود علاقة تكامل متزامن من عدمها.
- ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 04: نتائج اختبار منهج الحدود.

الاصدار	F Statistic المحسوبة*		النتيجة
النموذج	5.782562		
القيم الحرجة	الحد الادنى	الحد الأعلى	
عند مستوى معنوية 10%	2.37	3.2	وجود علاقة تكامل متزامن
عند مستوى معنوية 5%	2.79	3.67	
عند مستوى معنوية 2.5%	3.15	4.08	
عند مستوى معنوية 1%	3.65	4.66	

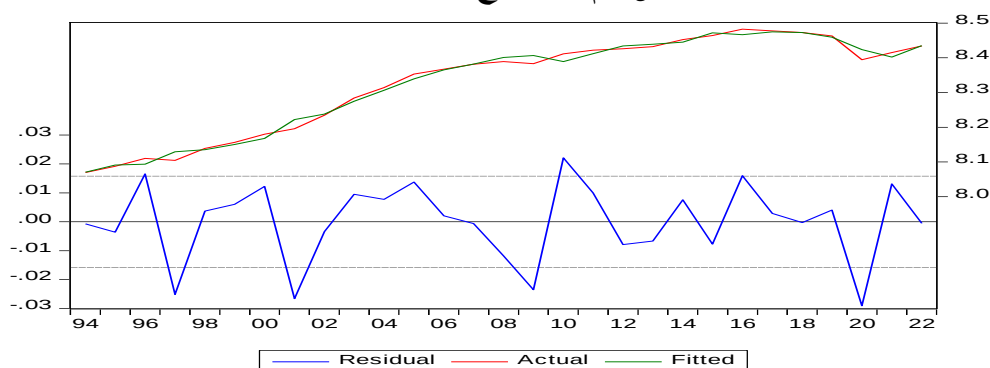
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول الموضح اعلاه ان قيمة احصائية فيشر تقدر ب 5.782562 وهي اكبر من كل القيم الحرجة للحد الاعلى والحد الادنى عند جميع مستويات المعنوية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الاجل الطويل.

4.3. اختبار صلاحية النموذج: بعد تقدير نموذج $ARDL(4.1, 0.0)$ كان لابد علينا من اختبار صلاحيته عن طريق مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة النموذج المدروس.

أ. اختبار التطابق: من خلال الشكل رقم 07 يلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير الى جودة النموذج المقدّر لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير و تحليل النتائج .

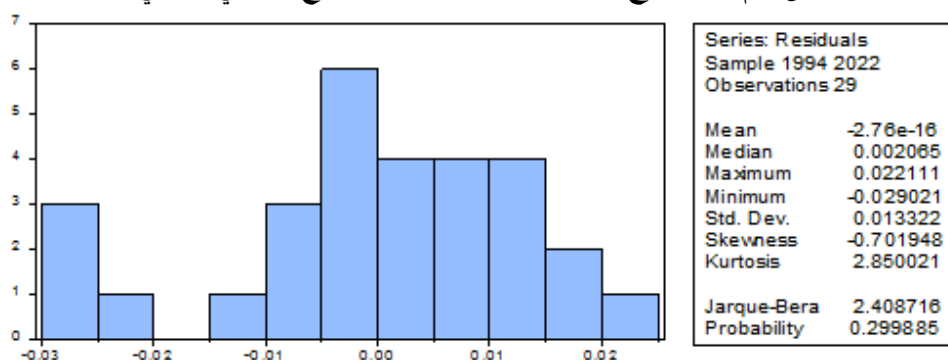
شكل رقم 07: نتائج اختبار التناطبق.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

ب. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من خلال الشكل رقم 08 الموضح ادناه يظهر لنا ان القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera قدرت ب 0.299885 وهي اكبر من احتمال 5%، ما يدل على ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

شكل رقم 08: نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

ت. اختبار الارتباط الذاتي: من خلال الجدول رقم 05 الموضع ادناه نلاحظ ان نتائج اختبار الارتباط الذاتي (LM-Test) تشير الى ان F-Statistic تساوي 2.239852 باحتمال 0.1353 وهي قيمة اكبر من احتمال 5%، مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ان البواقي ليست مرتبطة ارتباطا ذاتيا.

جدول رقم 05: نتائج اختبار الارتباط الذاتي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-Statistic	2.239852	ProbF(2,18)	0.1353
Obs*R-Squared	5.779053	Prob.Chi-square(2)	0.0656

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.



ث. اختبار عدم ثبات التباين للأخطاء ARCH: توضح النتائج الموضحة في الجدول رقم 06 ان F Statistic تساوي 0.007585 باحتمال قدره 0.9313 اكبر من 5%، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين البواقي، اي ان النموذج المقدر ليس له مشكلة عدم التجانس .

جدول رقم 06: نتائج اختبار عدم ثبات تباين الاخطاء ARCH.

Heteroskedasticity Test ARCH			
F-Statistic	0.007585	Prob.F(1.26)	0.9313
Obs*R-squared	0.008166	Prob.Chi-Square(1)	0.9280

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

5.3. تقدير معلمات النموذج في المدى الطويل والقصير باستعمال نموذج ARDL:

أ. تقدير العلاقة الطويلة الاجل: بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة ينبغي الان الحصول على معلمات المدى الطويل للنموذج المقدر والموضحة في الجدول ادناه.

جدول رقم 07: تقدير معلمات النموذج في الاجل الطويل باستخدام نموذج ARDL

المغير التابع LGDP			
المعلومات	احتمالية T	الاحتمال	المتغيرات التفسيرية
0.084089	6.332017	0.0000	LGIN
0.040383	2.863854	0.0096	LGCOS
0.017337	2.132892	0.0455	IRF
6.340340	80.21403	0.0000	C

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان كل من الانفاق الاستثماري، الاستهلاكي وايرادات الجباية البترولية تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل خلال فترة الدراسة، اذ وردت معلماتها موجبة ومعنوية وهذا ما يتوافق مع الطرح الكينزي الذي يؤكد بان زيادة الانفاق الحكومي ينشط الطلب الفعال، ما يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي عن طريق الية المضاعف، حيث ان زيادة الانفاق الحكومي الاستثماري بوحدة ستؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي ب 0.08 وحدة، اما زيادة الانفاق الاستهلاكي بوحدة ستزيد من نصيب الفرد من الناتج ب 0.04 وحدة، في حين ان زيادة إيرادات الجباية البترولية بوحدة ستؤدي الى رفع نصيب الفرد من الناتج ب 0.01 وحدة. لكن هذه النتائج تبقى غير كافية ودون المستوى المطلوب مقارنة بحجم المبالغ المرصودة للبرامج التنموية، وهذا راجع الى طبيعة الاقتصاد الجزائري وتوجيه إيرادات الجباية البترولية بشكل غير دقيق ومدروس، حيث توجه نحو الانفاق الاستهلاكي اكثر من الانفاق الاستثماري، وكذلك غياب الرشادة في الانفاق وجود الجهاز الانتاجي نتيجة توجيه الانفاق الحكومي الاستثماري نحو مشاريع البنية الاساسية لقطاع راس المال الاجتماعي (السكن، النقل، البناءات القاعدية)، بدون ان يكون هناك مخطط دقيق للتحكم في التأثيرات التخصيصية للاستثمارات على القطاعات الانتاجية، بالإضافة الى سوء اختيار المشاريع وعدم القدرة على تنفيذها في اجالها وارتفاع تكاليفها الامر الذي حال



دون مساهمة الانفاق الحكومي الاستثماري في توسيع القاعدة الانتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي. (بوفتش، 2022، صفحة 383)، ومن جهة اخرى عند مقارنة هذه النتائج مع نتائج دراسات مشابهة في بلدان نامية اخرى يمكن اعتبارها مقبولة الى حد ما، فمثلا خلصت نتائج دراسة عبير 2023 التي اجرتها على عينة شملت 85 دولة نامية منها (مصر، المغرب، نانيبيا، باكستان، تونس، تركيا، تايلاندا) ان الانفاق الاستهلاكي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، حيث ان زيادة الانفاق الاستهلاكي كنسبة من GDP بنقطة مئوية واحدة يخفض معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 0.11 نقطة مئوية، كذلك ان زيادة الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من GDP تؤدي الى خفض معدل النمو الاجمالي بحوالي 0.29 نقطة مئوية، اما صافي الاستثمارات الحكومية كنسبة من GDP فيرفع من معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 0.17 نقطة مئوية. (عبير شعبان عبده عبد الحفيظ، 2023، صفحة 133).

ب. تقدير معلمات النموذج القصيرة الاجل (نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد):

جدول رقم 08: تقدير معلمات النموذج في القصير الطويل باستخدام نموذج ARDL.

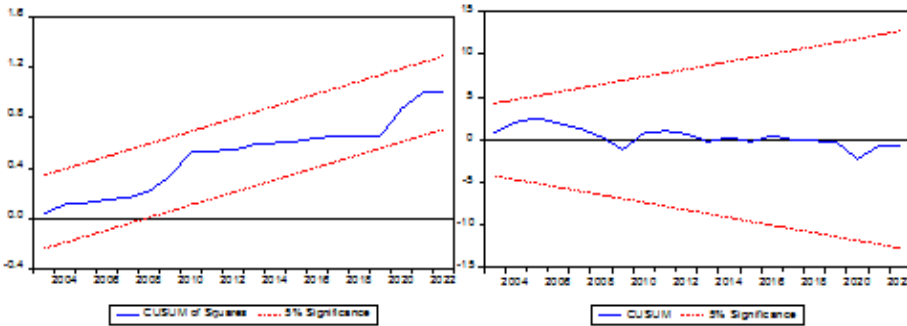
ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LGDP)				
Selected Model: ARDL(4, 1, 0, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 01/21/25 Time: 23:37				
Sample: 1990 2022				
Included observations: 29				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	0.425494	0.129425	3.287566	0.0037
D(LGDP(-2))	0.192540	0.132942	1.448308	0.1630
D(LGDP(-3))	0.273718	0.146105	1.873428	0.0757
D(LGCOS)	-0.015860	0.020834	-0.761239	0.4554
CointEq(-1)*	-0.821854	0.139527	-5.890278	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ (-1) coint Eq تساوي (-0.821854) اشارتها سالبة ومعنوية عند مستوى 5%، وهذا ما يزيد من دقة صحة العلاقة التوازنية في الاجل الطويل، حيث تقيس المعلمة سرعة الرجوع الى التوازن في الاجل الطويل اذ حوالي 82.2% من انحراف قيمة النمو الاقتصادي في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الاجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية .

6.3. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ARDL. للتأكد من خلو النموذج المقدر من وجود تغيرات هيكلية في البيانات واستقرار المعلمات طويلة الامد مع المعلمات قصيرة الامد نستخدم اختبارين وهما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM OF SQUARES).

شكل رقم 09: تقدير المجموع التراكمي لمربعات البواقي والمجموع التراكمي للبواقي.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 .

من خلال الشكل رقم 09 يلاحظ ان كل من منحنى CUSUM و CUSUM OF SQUARES يقعان داخل مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الاجل القصير ومعلومات الاجل الطويل.

الخاتمة

لقد قمنا بدراسة اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARDL وتوصلنا الى النتائج التالية :

-اظهرت نتائج اختبارات الاستقرار ان السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الاولى (1)I، مما سمح لنا بإجراء اختبار الحدود الذي اثبت وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل.

-ان معامل تصحيح الخطأ يساوي (-0.821854) ذو اشارة سالبة ومعنوية احصائيا مما يؤكد على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات المدروسة في المدى القصير .

-الانفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وهذا ما يتطابق مع النظرية الكينزية، ولكن يبقى تأثيره ضعيف مقارنة بحجم البرامج التنموية المسطرة من قبل الجزائر نتيجة ارتفاع ايرادات الجباية البترولية والذي كان لها تأثير ايجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي، وبهذا يمكن اعتبار الانفاق الحكومي اداة لتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

- زيادة الانفاق الحكومي الاستثماري بوحدة ستؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي ب0.08 وحدة، اما زيادة الانفاق الاستهلاكي بوحدة ستزيد من نصيب الفرد من الناتج ب0.04 وحدة، في حين ان زيادة ايرادات الجباية البترولية بوحدة ستؤدي الى رفع نصيب الفرد من الناتج ب0.01 وحدة.

وبالتالي يمكن القول ان تطور الانفاق الحكومي في الجزائر مرتبط بالتطورات التي تحدث في اسواق النفط الدولية فزيادة اسعار النفط تتبع الجزائر سياسة توسعية وذلك بزيادة الانفاق الحكومي وعند انخفاض اسعار النفط تتبع سياسة تقشفية.



لكن وجب على الدولة تحقيق التوصيات التالية:

- إرساء متطلبات الحوكمة من خلال اصلاح وترشيد سياسة الانفاق الحكومي بما يضمن رفع كفاءة وفعالية الانفاق الحكومي والحد من مظاهر الفساد والتبذير.
- العمل على رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعة والصناعة في الناتج المحلي الاجمالي للحد من هيمنة القطاع النفطي.

قائمة المراجع:

- Andrew Dunnett (1998), "Understanding the Economy" 4th edition, Longman, 1998.
- El Alaoui Jawad et Ahmed Hefnaoui(2018), L'impact des dépenses publique sur la croissance économique , Approche le modèle ARDL cas de Maroc ,revus du contrôle de la comptabilité et de l'audit ,NUMERO 06 ,2018 ,p638.
- Gabriel Chipaumier And All (2014) ,The Impact of Government Spending on Economic Growth :Case South Africa ,Mediterranean Journal of Social Sciences , MCSER Publishing ,Rome ,Italy ,Vol 5 ,n :01 ,january2014.
- Ifeoma.A ;Iwegbunam ;Z.R(2019),Revisiting Wagner's Law in The South African Economy Acta Universitatis Danubius ,p39-54.
- Katheline Schubert ,1996 ,Macro économie comportements et croissance Vuibert ,p :260.
- Lahirushan.Gunasekara (2015) ,The Impact of Government Expenditure on Economic Growth :Astudy of Asian countries ,International Journal of social ,Behavioral ,Economie Business and Industiel Engincering , vol :09 , n 09 ,2015
- Manuchehr Irandoust (2019) ,Wagner government spending and new look ok at anold relationship ,journal of polic Modeling ,Doi ,10.2016 /j.jpoldmod ,2019 .02.
- Mark,M §Shakira,M.(2016,octobre). La gestion de l'investissement public(guide d'introduction a la gestion des finances publiques).londres,Royaume-Uni :ODI Overseas Development Institute.
- Philippe Darreau , 2003, Croissance et politique économique , 1eredition,p :90.
- Robert.J.Barro ,(1990), Government Spending in Simple Model of Endogeneuous Growth , The journal of political economy ,vol;98,N0;5,part2:the problem of development ,A conference of the institute for the study of free enterprise systems(oct,1990)S103-S125.
- بن عزة هناء ،اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014) ،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ،جامعة ام البواقي ،المجلد 4،العدد2016،1 ص:127-143.



- مكّي عمارية و الشارف عتو(2018)،دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 باستخدام طريقة التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ،مجلة الاستراتيجية و التنمية،جامعة مستغانم، المجلد 8، العدد 1، ص:136-160.
- كمال الدين ابا سفيان، مازري عبد الحفيظ، تحليل انعكاسات الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1991-2019، مجلة دراسات في الاقتصاد و ادارة الاعمال، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص 106 - 126 .
- رملي محمد (2022)،اختبار قانون بارو للعلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر و بعض دول شمال افريقيا و الشرق الاوسط —دراسة قياسية باستعمال PANEL ARDL خلال الفترة 1980-2019، دفاتر MECAS، المجلد 18، العدد 01، ص 631-646
- عيبر شعبان عبده عبد الحفيظ،دراسة تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية،جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية، مصر، المجلد 60،العدد،03،ابريل 2023، ص:115-147.
- القانون 87-17 المؤرخ في 8 شوال 1405 الموافق ل 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل و المتمم.
- عطا الله بن مسعود و عبد الناصر بوثلجة(2014)، اثر مزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر (مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية) الصفحة 23.
- لعقون سليم، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2019) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ،مجلة دراسات اقتصادية،جامعة الجلفة،المجلد 19،العدد 2،2021،ص102.
- صلاح الدين كروش،2016، البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص615.
- ماجد حسنى صبيح، 2016، تحليل اثر الانفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2014)، بمحوث اقتصادية عربية، ص:97.
- عثمان عبد اللطيف، بورحلة الزهرة، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997-2021)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 02 (2022)، ص:123-142.
- محمد امين ابراهيم بوناب،دراسة قياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي وفق قانون فاجنر في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، المجلد 6،العدد1، جوان 2022، ص:233-246.
- كمال الدين ابا سفيان،د مازري عبد الحفيظ، تحليل انعكاسات الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1991-2019، مجلة دراسات في الاقتصاد و ادارة الاعمال، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص 106 - 126



- احمد نصير ،نذير غانية ،دراسة تحليلية لأداء و اتجاهات الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2016 ،مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02 (2019) ،ص:207.
- احمد نصير ،نذير غانية ،دراسة تحليلية لأداء و اتجاهات الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2016 ،نفس المرجع السابق ،ص:210
- بن موسى حسان(2023) ،منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL تطبيق لقياس و تقييم الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2020 ،جامعة يحي فارس ،المدينة ،مجلة الاقتصاد والتنمية ،المجلد 11، العدد 01 ،ص:56.
- سليمان يحي(2018) ،قياس اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال مقارنة ARDL خلال الفترة 1980-2014 ،مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 05 ،العدد 01 ،ص:99.
- بوفتش وسيلة ،(2022) اثر الانفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1980-2019 ،حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية ،المجلد 16، العدد 01،ص:383.
- عبير شعبان عبده عبد الحفيظ ،دراسة تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية ،جامعة الاسكندرية للعلوم مرجع سابق ،ص:133.